

قضية

الأغلبية تعاني لسدّ احتياجاتها اليومية: هكذا يتغوّل الفقر في سوريا

ليست ظاهرة الحرمان بجديدة على المجتمع السوري، فهي كانت موجودة قبل الحرب، خصوصاً على مستوى التعليم والصحة، لكنها بعد عشر سنوات من الدمار والخراب والمقويات والسياسات التنموية غير المتوازنة، باتت تأسما مشتركا يجمع معظم مناطق البلاد، وإن تفاوتت درجات ذلك الحرمان وأسبابه

زياد قصن

عاد إلى مدينته ببيلا على أطراف العاصمة دمشق بعد ست سنوات من النزوح، عاد للعيش بين أهله وأقاربه وليتخلص من هم الإيجار الشهري الذي كان يضطر إلى دفعه طيلة فترة نزوحه. لكن أبو علاء، الذي يعمل في مهنة تصليح الأحذية، سرعان ما اكتشف أن ما سوفره شهريا سيكون مضطرا إلى دفعه واكثر في مدينته، التي تعاني اليوم من شح كبير أو غياب للخدمات العامة، من كهرباء ومياه ومواصلات وغيرها. لذلك، فضل النزوح من جديد إلى ضاحية قدسيا حيث كان يقم طيلة سنوات النزوح الأول، فعلى الأقل هناك سيكون أولاده قادرين على الذهاب إلى جامعتهم من دون معاناة كبيرة. حال مدينة ببيلا، حال العباد من المناطق السورية، التي تحولت، تحت وطأة أضرار الحرب والسياسات التنموية الفاسدة، إلى مناطق محرومة أو شديدة الحرمان. لا بل إن ببيلا قد تكون أفضل من غيرها بالنظر إلى الدمار المحدود الذي لحق بها، وهذا يمكن ملاحظته بوضوح في عموم الريف السوري.

اسهم النزوح في شيوع ظاهرة الحرمان وامتدادها إلى مناطق جديدة

وقد تفاجأ السوريون، أثناء موجة الحرائق الأخيرة، بأن غياب الساحل الجميلة تخفي خلفها مشاهد قاسية من الفقر وغياب الخدمات الأساسية والشروعات التنموية. تخلف الحال إذا مع مناطق أخرى مرّت عليها الحرب بقسوة، وتركت فيها ذكريات لا تمحى لسنوات طويلة؟

محاولة وحيدة لم تنكزرا

على أهميته، فإن الحصول على الغذاء من عدمه، لم يعد هو المؤشر الأساسي لقياس مستوى حالة الحرمان وخطورتها في سوريا، كما كان يجري سابقاً، فالظهور الكبير الذي سجلته المؤسسات الأخرى خلال سنوات الحرب، كشف أن الفقر الغذائي، مثلاً، قد يكون في بعض المناطق الأقل سوءاً من بين المؤشرات التي يجري الاعتماد عليها في قياس الهشاشة أو الحرمان، والتي هي بحسب أستاذ علم الاجتماع في جامعة دمشق، الدكتور كريم أبو خلاوة: «ما ماتية تتصل بالموارد والخدمات وقدرات الموارد البشرية في الإقليم/ الجغرافيا، أو مؤشرات هشاشة اجتماعية لدى الناخبين وفاقدي المأوى والميل، إضافة إلى النساء الحوامل ومخيلات أسرهن والمرضى والمسنين، لذلك فالأفضل

قياس مؤشرات الهشاشة الأسرية إضافة إلى الأفراد».

المحاولة السورية الوحيدة في هذا المجال كانت مع التقرير الوطني الصادر منتصف العام 2014، والذي حاول قياس مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد خلال الفترة الممتدة من العام 2001 لغاية العام 2009. وقد خلص التقرير، الذي أعده آنذاك المكتب المركزي للإحصاء، إلى أن سوريا شهدت تحسناً في أبعاد التنمية البشرية، إلا أن هذا التحسن، ولا سيما في المناطق الريفية وبعض المحافظات، لم يُلغ التنمية غير المتوازنة بين المناطق، وحذرت النتائج من أن التقدم البطيء نسبياً في بُعد التعليم يُمثّل تحدياً خطيراً لتراكم رأس المال البشري، كما أن الركود الذي طرأ على عدد من المؤشرات الصحية، خاصة خلال ذلك العقد، يُبرز أوجه القصور المؤسساتي، الذي لم يسهم في ترجمة التوسع الكمي إلى تطور نوعي. أمّا جغرافياً، فقد أشارت نتائج التقرير إلى أن محافظات دير الزور، الرقة، حلب، الحسكة، وإدلب كانت على التوالي هي الأكثر حرماناً. في المقابل، كانت السويداء، طرطوس، اللاذقية، ودمشق هي المحافظات الأقل حرماناً

الموضوعة عالمياً لعام 2030، والمكونة من سبعة عشر هدفاً، إلا أنه لم يدخل صراحة في تفاصيل المتغيرات التي طرأت على مؤشرات قياس الفقر المتعدد الأبعاد، على رغم أن تأثير الحرب كان بحسب الدكتور أبو خلاوة «مهولاً، سواء بالنسبة إلى دمار المساكن أم لخروج أعداد كبيرة من المدارس والمستوصفات من الخدمة، فضلاً عن تآثر خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وخدمات النظافة وغيرها». من جهة، يحفل الباحث التنموية والاقتصادية



بسبب الحصار الخارجي والمعوّقات الداخلية، أصبحت الدولة أقل قدرة على توفير الخدمات الأساسية (أ ب ف)

تدهور جديد في قيمة الليرة

سجّلت الليرة السورية، أول من أمس، هبوطاً كبيراً وجديداً أمام الدولار وباقي العملات الأجنبية. إذ وصل سعر الدولار في السوق الموازية (السوداء) إلى 3110 ليرات للشراء و3140 ليرة للبيع، بعدما كان 3070 ليرة للشراء، و3100 ليرة للبيع، واستقرّ سعر الدولار في تعاملات البنوك الرسمية السورية عند 1250 ليرة للشراء، و1262 ليرة للبيع من دون تغيير. ويأتي هذا الانخفاض الحادّ في قيمة العملة السورية في وقت يستعد فيه المصرف السوري المركزي لطرح ورقة عملة جديدة بقيمة 5000 ليرة، وتشهد العملة المحلية، منذ سنوات، انخفاضاً متتالياً أمام الدولار والعملات الأجنبية، ولا سيما في السنتين الأخيرتين، حيث ساهمت العقوبات الأميركية والغربية على سوريا، بضرر قيمتها إلى حدّ بعيد. وبلغت خسائر الاقتصاد السوري، منذ عام 2011 حتى مطلع عام 2020 الماضي، نحو 530 مليار دولار، وهو ما يعادل 9.7 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة. ووفق دراسة أعدّها «المركز السوري لبحوث الدراسات»، فإنّ الدين العام للبلاد ارتفع إلى نحو 208% نسبة إلى الناتج المحلي، كما فقدت العملة المحلية نحو 97% من قيمتها على مدار سنوات عدّة، إضافة إلى بلوغ معدلات البطالة في البلاد نسبة 42%.

مزيج من الحرمان

ربما يكون النزوح القسري الذي أضطر إليه أكثر من ستة ملايين سوري خلال الفترة الممتدة من العام 2011 إلى نهاية العام 2019، العامل الأكثر إسهاماً في شيوع ظاهرة الحرمان وامتدادها جغرافياً إلى مناطق لم تكن تشملها سابقاً، أو كان حضورها فيها قليلاً؛ إذ بحسب «المركز السوري لبحوث الدراسات» في تقريره الأخير، فإنّ أكثر من نصف سكان سوريا قد نزحوا قسرياً، الأمر الذي ترك آثاراً مدمرة على قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية، وإنفاذ حقوقهم الإنسانية، وظروفهم المعيشية والاقتصادية. ولعلّ الدراسة البحثية التي أجرتها «الهيئة السورية لشؤون الأسرة»، وشملت أوضاع الأسر النازحة إلى مناطق وادي الذهب وكرم الشامي في محافظة حمص، توضح جزءاً من معاناة الأسر التي اضطرت إلى النزوح بسبب الحرب، إذ خلصت الدراسة إلى تسجيل جملة ملاحظات في الجلسات الحوارية مع الأسر النازحة أمهنا: ارتفاع إيجارات السكن وتردي مواصلاته، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، ووجود تمييز وانتقائية في عملية توزيع المساعدات والسلل الغذائية وعدم عدالتها، إضافة إلى تراجع الاهتمام

الإخبار

برعاية الطفل والمرأة الحامل صحياً واجتماعياً ونفسياً، ومحدودية فرص العمل والخيارات المهنية المتاحة أمام النازحين. ولم يتبعده كثيراً نتائج المسح الديمغرافي الذي أعده «المكتب المركزي للإحصاء» عام 2017، عن تلك الملاحظات، إذ أشارت النتائج إلى أن 53,8% من الأسر السورية تلقت شكلاً من أشكال المعونات، وقد تركّزت النسبة الأكبر في محافظة القنيطرة، حيث تلقت 97,8% من أسرها معونات، ثم جاءت درعا بنسبة 94,8%، ومحافظة ريف دمشق بنسبة 78,7%. أمّا أقل محافظة تلقت أسرها معونات فكانت طرطوس بنسبة 23,4%، فالحسكة 25,8%، واللاذقية 38,9%. وهذا يتناقض بعض الشيء مع بيانات التوزع النسبي لمؤشرات الأمن الغذائي المتضمّنة في المسح نفسه، والتي أشارت إلى أن 28,7% من الأسر السورية غير آمنة غذائياً، وكانت النسبة الأكبر منها في حماة حيث بيّنت نتائج المسح أن 53,4% من أسر المحافظة غير آمنة غذائياً، فالقنيطرة بنسبة 46,5%، فحلب بنسبة 36,6%.

قضية الأمن الغذائي تناولها «المركز السوري لبحوث السياسات» من زاوية أخرى أكثر عمقاً، ففي دراسة له، حاول المركز رصد واقع الأمن الغذائي من خلال أربعة مكونات أساسية هي: التوفر، الوصول، الاستخدام، والاستدامة. وقد خلصت تقديرات المركز إلى حدوث تراجع حادّ في الأمن الغذائي بنسبة وصلت إلى 34%، بين عامي 2010 و2014. وكان المؤشر الفرعي الأسوأ أداءً هو الوصول إلى الغذاء بنسبة تراجع تقارب 48% من جراء حالات الحصار، والحدود المغروضة على التنقل، وتدهور القوة الشرائية. وقد تلى ذلك تراجع في الاستخدام بنسبة 37%، والاستقرار بنسبة 25%، والتوفر بنسبة 23%. وفي 2018، هبط المؤشر بنسبة 8% مقارنة مع العام 2014. لكن مؤشر الوصول إلى الغذاء تحسّن تحسّناً طفيفاً بنسبة 3% من جراء التقلص في مساحة المناطق المحاصرة والتراجع في العمليات العسكرية، بينما تراجعت مؤشرات التوفر والاستقرار والاستخدام بنسبة 20% لأول، و14% للثاني، و1% للثالث. وعلى خلاف ما كان متوقّعا، فإن ظاهرة الحرمان التي كان يامل السوريون أن تخفّ وطأتها مع انحسار دائرة المعارك والعمليات العسكرية عام 2019، شهدت تصاعداً سريعاً على خلفية التدهور الشديد في الأوضاع الاقتصادية والخدمية، والمستم إلى الآن منذ منتصف العام 2019. هكذا، بات الحرمان سمة لجميع المناطق السورية بنسب متفاوتة؛ فأكثر من 90% من السوريين دخلوا في خانة الفقر العام مع موجات الغلاء المستمرة من دون توقف، وهو ما انعكس سلباً على إتفاق الأسر على الغذاء والتعليم والصحة وغيرها من الاحتياجات اليومية الرئيسية، في وقت أصبح فيه الحصول على ريفح خبز أو قارورة غاز أو بضعة ليترات من مياه التدفئة وغير ذلك أمراً بعيد المنال، أو يحتاج إلى مساعدات من المنظمات والتدفة التي لا يبيع ما تبقى من أدوات المنزل، كما أن مؤسسات الدولة عذت بسبب الحصار الخارجي والمعوّقات الداخلية أقل قدرة على توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الكهرباء والمواد الدعومة.

سوريا

«داعش» يصعد عملياته شرقاً حراك أهني داخل مخيمات المعتقلين

تم توثيق مقتل 14 شخصاً في مخيم الهول منذ بداية العام

العاصمة دمشق بعد ست سنوات من النزوح، عاد للعيش بين أهله وأقاربه وليتخلص من هم الإيجار الشهري الذي كان يضطر إلى دفعه طيلة فترة نزوحه. لكن أبو علاء، الذي يعمل في مهنة تصليح الأحذية، سرعان ما اكتشف أن ما سوفره شهريا سيكون مضطرا إلى دفعه واكثر في مدينته، التي تعاني اليوم من شح كبير أو غياب للخدمات العامة، من كهرباء ومياه ومواصلات وغيرها. لذلك، فضل النزوح من جديد إلى ضاحية قدسيا حيث كان يقم طيلة سنوات النزوح الأول، فعلى الأقل هناك سيكون أولاده قادرين على الذهاب إلى جامعتهم من دون معاناة كبيرة. حال مدينة ببيلا، حال العباد من المناطق السورية، التي تحولت، تحت وطأة أضرار الحرب والسياسات التنموية الفاسدة، إلى مناطق محرومة أو شديدة الحرمان. لا بل إن ببيلا قد تكون أفضل من غيرها بالنظر إلى الدمار المحدود الذي لحق بها، وهذا يمكن ملاحظته بوضوح في عموم الريف السوري.

تلشد مخيمات اعتقال مقاتلي تنظيم «داعش» ومعالانهم في شرق الفرات حراكاً أمنياً قتلماً (أ ب ف)



إكوادور ما بعد هورينو: اليسار يعود إلى الواجهة

تقرير

في نسب الفقر والبطالة، إلى جانب تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية من جزاء تفشي فيروس «كورونا» الذي حصد، حتى الآن، أرواح 15 ألف إكوادوري، فيما بلغ عدد الإصابات ربع مليون. وبحسب نتائج جزئية شملت 83% من مجموع الأصوات ونشرها «الجلس الوطني الانتخابي»، أمس، تقدّم أراوس على المحامي اليساري ياكو بيريس (51 عاماً) الذي ينتمي إلى حزب «باتشاكوتيك»، والذي حصل بدوره على 19,87% من الأصوات، فيما حلّ المصرفي السابق المحافظ، غييرمو لاسو (65 عاماً)، من حركة «كريو» اليمينية، بعد بيريس بفارق ضئيل بحصوله على 19,27%. ووفقاً لوسائل إعلام لاتينية، تجاوزت نسبة المشاركة في الانتخابات 70%، على رغم الإجراءات الاحترازية التي فُرِضت للحّد من تفشي الوباء، ويمكن لنحو 13 مليون إكوادوري المشاركة في هذه الانتخابات بفرعها الرئاسي والتبائي، ووفقاً للقانون، يُعدّ التصويت إجبارياً للمواطنين الذين تراوح أعمارهم بين 18 و65 عاماً، واختيارياً للقصر الذين تبلغ أعمارهم 16 عاماً أو أكثر، وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على 65 عاماً.

الأسبق رافاييل كوريا، ومرشّح ائتلاف «أتحاد الأمل للأحزاب» اليسارية -، 32,31% من الأصوات، حاصداً بذلك المركز الأول في الجولة الأولى، التي حوّلته حجراً مقعد متقدّم له في الدورة الثانية في 11ا من نيسان/ أبريل المقبل. جاءت هذه الانتخابات بعد موجة احتجاجات شهدتها الإكوادور العام الماضي، على خلفية السياسات التي انتهجها لينين مورينو فور تولّيه الحكم، خلفاً لليساري رافاييل كوريا (2007 - 2017)، والتي تميّزت بالقطع الكامل والمفاجئ مع سياسات سلفه، بهدف تيل رضى الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي؛ في ضوء ذلك، عمدّ إلى تطبيق إجراءات تقشّفية في خلال فترته الرئاسية، تنفيذاً لاتفاق أبرمته حكومته مع «صندوق النقد» وحصلت كيتو بموجبه على قروض بقيمة 4,2 مليارات دولار، في مقابل تطبيق شروط قاسية، من بينها رفع الدعم عن المحروقات التي ارتفعت أسعارها بنسبة 120%، وفي هذا الإطار، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للإكوادور بنسبة 11% في خلال عام 2020، كما ارتفع الدين العام إلى 44% من الناتج المحلي الإجمالي، في ظلّ ارتفاع كبير



(أ ب ف)

فاز الاقتصادي الاشتراكي، أندريس أراوس، في الجولة الأولى من الانتخابات في الإكوادور، والتي أجريت أول من أمس، بعدما تفوّق على 16 مرشّحاً، غاب عنهم الرئيس المنتهية ولايته، لينين مورينو، الذي أثر عهده الترشح لولاية ثانية، في ظلّ تدنّي شعبيته وتقلص حظوظه الانتخابية. وحاز أراوس (36 عاماً) - وريث الرئيس الإكوادوري السوريون دخلوا في خانة الفقر العام مع موجات الغلاء المستمرة من دون توقف، وهو ما انعكس سلباً على إتفاق الأسر على الغذاء والتعليم والصحة وغيرها من الاحتياجات اليومية الرئيسية، في وقت أصبح فيه الحصول على ريفح خبز أو قارورة غاز أو بضعة ليترات من مياه التدفئة وغير ذلك أمراً بعيد المنال، أو يحتاج إلى مساعدات من المنظمات والتدفة التي لا يبيع ما تبقى من أدوات المنزل، كما أن مؤسسات الدولة عذت بسبب الحصار الخارجي والمعوّقات الداخلية أقل قدرة على توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الكهرباء والمواد الدعومة.